19 ألف مشروع للحد من البطالة والفقر

■ أكد أمين عام مجلس الوزراء عبد الحافظ السمة أن الحكومة اتخذت إجراءات عملية للحد من البطالة والتخفيف من الفقر، أهمها توسيع شبكة الأمان الاجتماعي والبدء بتنفيذ مشروعي الصالح الزراعي والسكني للشباب وذوي الدخل المحدود، وتنفيذ جملة من المشاريع التنموية والخدمية التي تجاوز عددها ١٩ ألف مشروع خلال الأعوام ٢٠٠٣- ٢٠٠٨ التي تعتبر مجالاً لتوفير فرص عمل والتخفيف من حدة الفقر.

واوضح السمة أن معظم تلك المشاريع تركزت في مجالات التعليم والمياه المأمونة والصرف الصحي والطرق والكهرباء ومجالات الصحة والرعاية الأولية، وغيرها من المشاريع التي انتشرت في معظم المديريات والعزل بمتوسط ٦٠ مشروعاً تقريباً لكل مديرية.

وأشار إلى أن الحد من البطالة والتخفيف من الفقر يمثل هدفاً من أهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر ٢٠٠٦- ٢٠١٠، وغايتها ورسالة البرامج التنظيمية والحكومية التي نالت بموجبها الثقة الشعبية والبرلمانية لإدارة شئونها.■

أربع اتفاقيات لتمويل مشاريع تنموية في اليمن

خبراء اقتصاديون لـ«الميثاق»:

أعمال التخريب والشغب تستهدف التنمية والاستثمار ويجب ردعها بقوة

أكد خبراء اقتصاديون لـ "الميثاق" أن أعمال التخريب والشغب والفوضى التي تحدث من قبل بعض الخارجين عن الدستور والقانون، تستهدف تعطيل التنمية والاستثمار وعرقلة دور الدولة والحكومة في تنفيذ المشاريع وايصال الخدمات الأساسية إلى المواطنين، وبالتالي الإساءة لسمعة اليمن في الخارج وإعطاء صورة سلبية عن البلد.

وشددوا على ضرورة ردع ومواجهة من يقومون بمثل هذه الأعمال المرفوضة والمدانة والتي يسعون من خلالها إلى النيل من الوحدة الوطنية والسلم والأمن الاجتماعي، كما طالبوا الحكومة والأحزاب السياسية والسلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص بتحمل المسئولية في الدفاع عن الوحدة اليمنية والتصدي لكل من يحاول المساس بها.

كتب/ جمال مجاهد

المخلافي: اليمنيون لن يسكتوا على أي مساس بالوحدة مهما كانت التضحيات

الفسيّل: المواطن هو الخاسر الأكبر من عمليات قطع الطرق وتدمير الممتلكات العامة والخاصة

قائد: السياحة تأثرت سلباً.. والعودة إلى التشطير مستحيلة

أكد وكيل وزارة المالية وأستاذ العلوم المالية والمصرفية بجامعة تعز الدكتور عبد الله المخلافي أن قطع الطرق وتخريب الممتلكات العامة والخاصة في بعض محافظات البلاد لن تؤدي إلاّ إلى مزيد من هروب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وبالتالي تسريح العمال الذين يعملون في هذا المشروع أو ذاك، وسيفقد الكثير من المواطنين فرص عملهم ومصادر دخلهم، مما سينتج عنه زيادة الفقر والبطالة في المجتمع.

وتساءل المخلافي "هل هذا هو المطلوب، إذا كان كذلك، فإننا نقول بأن تلك التصرفات يقوم بها أعداء الوطن والأمة، ونحن نستنكرها وندينها بقوة".

وقال إن المسئولية مجتمعية وعلى كل منا الحفاظ على المنجزات وزيادة الحرص على تحمّل مسئولياتنا كل في موقعه، فالمسئولية ليست مسئولية رئيس الدولة، والفساد لا يمكن محاربته بقرار سياسي وإنما إلى جانب ذلك التفاف الجماهير وكل فرد في المجتمع حول القرار السياسي في محاربة مظاهر التخلف والانحطاط والفوضى والمناطقية والشللية.

وشدد على الدولة أن تعمل جاهدة من أجل اعتماد معايير العمل المؤسسي في مختلف أجهزة الدولة، وذلك من أجل القضاء على كل المظاهر أو المحددات التي تبرز كمبرر لخلق تلك التناقضات والاختلالات في مختلف أجهزة الدولة".

وأوضح الدكتور المخلافي أن حنكة القائد الرئيس علي عبد الله صالح وفلسفته في إدارة الدولة شكلت رؤية لصناعة المستقبل اليمني بأبعاده ومدلولاته العربية والعالمية، وكان ولا يزال إخلاصه للوطن والشعب يجعله يرى كل المؤامرات صغيرة ولا قيمة لها ولا تزيده إلا تصميماً وحرصاً على الوحدة والديمقراطية وبناء الوطن وجماهيره على امتداد جغرافية الوطن اليمني.

وقال "عهداً علينا نحن اليمنيين الوقوف جنباً إلى جنب مع قيادتنا السياسية في حماية المنجزات والثورة والوحدة والديمقراطية في كل زمان ومكان، ولن يسكت اليمنيون ولن يسمحوا بأي مساس بالوحدة ومنجزاتها مهما كانت التضحيات".

ولفت إلى أنه كان في طليعة هموم فخامة الرئيس منذ الأيام الأولى لتحمّله المسئولية العمل على إحداث تنمية سياسية وتاسيس مدرسة متفردة للديمقراطية والتنمية السياسية في اليمن، وكانت البداية تشكيل لجنة الحوار الوطني وإعلان قيام المؤتمر الشعبي العام والاهتمام بالاقتصاد الوطني خاصة القطاعات التي يمكن أن تشكل قطاعات قائدة للاقتصاد الوطني، ونقله إلى نقطة التوازن عند مستوى التقدم، وإعادة تحقيق الوحدة اليمنية وترافقها مع الطرح الديمقراطي والتعددية السياسية الذي قلما يحدث في أي مكان آخر، بالإضافة إلى ترسيخ الوحدة والحفاظ على الديمقراطية وحل مشاكل الحدود مع الدول الشقيقة وفق مبدأ لا ضرر ولا ضرار وإقرار نظام السلطة المحلية واللامركزية الإدارية والمالية وترسيخ مبدأ التداول السلمي للسلطة وانتهاج اليمن لسياسات الإصلاح الاقتصادي والتغيير الجذري للسياسات الاقتصادية الكلية التي أخرجت الاقتصاد اليمني من عنق الزجاجة. ومؤخراً استقلال القضاء وإنشاء الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد واللجنة العليا للمناقصات والمزايدات، وكل ذلك من أجل اليمن وكل اليمنيين.

واعتبر الدكتور المخلافي أن يوم ٢٧ أبريل يوم الديمقراطية في الجمهورية اليمنية، شكل يوماً مهيباً يؤسس لحياة ديمقراطية جديدة وبداية لمرحلة تاريخية تختلف جذرياً عن المراحل السابقة من تاريخ الشعب اليمني بفضل الله ثم القيادة السياسية بزعامة فخامة الأخ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية.

وتابع إن فخامة الرئيس سرعان ما اتجه بالشعب صوب صناعة فجر الديمقراطية وبناء الدولة الحديثة والعمل على إعادة تحقيق الوحدة اليمنية المباركة والتفاعل الواعي مع أهداف ثورتي سبتمبر وأكتوبر وأخذ يمارس مهامه القيادية متمثلاً روح الشعب وهمة الأجداد الذين أسسوا مجداً حضارياً أضاء غسق التاريخ.

«وفي يوم ٢٧ أبريل استهلت اليمن عهداً جديداً الحقيقة فيه أكبر من كل الأقوال والخطابات، فهذا اليوم كان ولا يزال وسيظل منهج حياة لليمن واليمنيين حتى يرث الله الأرض ومن عليها».

إقلاق للمستثمرين

وأكد الخبير الاقتصادي ومستشار وزارة الصناعة والتجارة الدكتور طه الفسيل أن الاستقرار السياسي والأمني يمثل أحد متطلبات التنمية بصورة عامة والاستثمار بصورة خاصة، واعتبر أن هذا المؤشر يمثل المؤشر الأهم ليس في اليمن فقط وإنما في كل دول العالم، ومن المؤشرات الدولية المهمة على استقرار الأوضاع الاقتصادية وتوافر البيئة الملائمة لتنفيذ مشاريع التنمية واستقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

وقال الفسيّل: «في ظل الديمقراطية وحرية الرأي والتعبير هناك أساليب وأدوات سليمة وصحيحة للتعبير عن الحقوق والمطالب أو الشكوى والاحتجاج من مشكلة ما أو وضع ما وفي إطار القانون والدستور والثوابت الوطنية، وليس باللجوء إلى العنف والشغب والفوضى والاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة وقطع الطرق وإقلاق الأمن والسكينة العامة، علماً أن المطالب والشكوى لا تخص المحافظات الجنوبية والشرقية فقط وإنما مختلف محافظات اليمن».

وأوضح أن الأزمة المالية العالمية وأزمة ارتفاع أسعار الغذاء العالمية طالت اليمن كلها وأثرت على كل المحافظات وليس محافظات بعينها، وبالتالي فإن ما تشهده بعض المحافظات الجنوبية والشرقية من أحداث تخريب وشغب وفوضى يعطي إشارات سالبة للمستثمرين خاصة وأن التركيز الآن على المناطق الجنوبية وبالذات حضرموت التي يجري تجهيزها لتكون منطقة جذب استثماري، وتعزز ذلك بنجاح مؤتمر الاستثمار السياحي والعقاري الذي عقد في المكلا يومي ٢٦ و٢٧ مارس ٢٠٠٨ ومؤتمر الصناعة مستقبل اليمن الذي عقد في المكلا يومي ٢٢و٢٣ ديسمبر ٢٠٠٨م.

وقال الفسيّل إن مثل هذه الأحداث التي ندينها ونندد بها تقلق المستثمرين، لأن رأس المال جبان والمستثمر يبحث دائماً عن المكان الآمن والجاذب للاستثمار حتى وإن كانت أرباحه منخفضة، ويحجم عن الذهاب إلى المكان غير المستقر والذي لا يشعر فيه بالثقة حتى وإن كانت أرباحه مرتفعة.

ولفت إلى أنه لا يمكن أن نعمّم ما يحدث على الجميع، نظراً لأن الاهتمام بحضرموت قائم منذ فترة طويلة ولا تعاني من مشاكل كثيرة كالتي تعاني منها بقية المحافظات.

ورداً على سؤال حول ما إذا كانت أحداث العنف والفوضى المرفوضة والمدانة ستدفع المستثمرين وخاصة الخليجيين والمغتربين لإعادة النظر في استثماراتهم في اليمن، أجاب الدكتور الفسيّل بأن نظرة المستثمر طويلة الأجل وليست قصيرة، حيث أن اليمن تشكل ملاذاً آمناً للمستثمرين وخاصة من دول مجلس التعاون الخليجي، الذين يفضلون الاستثمار العقاري والسياحي لتعويض الخسائر التي لحقت بهم جراء الأزمة المالية العالمية.

وتابع: «إن حضرموت من مناطق الجذب السياحي بالإضافة إلى مصانع الإسمنت التي يجري إنشاؤها، وهذه استثمارات طويلة الأجل، وأعتقد أنها لن تتأثر بشكل مباشر بما يحدث من أعمال شغب وفوضى ولن يكون لهذه الأعمال تأثير مستقبلاً في حالة احتوائها».

وشدد الدكتور الفسيل على أن المواطن هو الخاسر الأكبر من عمليات قطع الطرق وتدمير الممتلكات العامة كالمصالح والمكاتب الحكومية والخدمات الأساسية التي هي ملك للشعب والممتلكات الخاصة، كما أن مواجهة هؤلاء المخربين والعابثين بأمن الوطن والمواطن ومعالجة المشاكل وتصحيح الأوضاع هي مسئولية مشتركة بين الحكومة والأحزاب والتنظيمات السياسية والسلطات المحلية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

وقال إن الاستثمار يتطلب توفير البنية التحتية والمناخ الاستثماري الملائم لتنفيذ المشاريع التي تخلق فرص العمل والدخل الثابت وبالتالي التخفيف من حدة الفقر وتقليص البطالة، ولكن لجوء بعض الخارجين عن الدستور والقانون إلى تلك الممارسات البغيضة التي تستهدف الوحدة الوطنية والتنمية سوف يؤدي في النهاية إلى الإضرار بهم والإضرار بمصالحهم، والإساءة إلى سمعة اليمن في الخارج.

وأكد الخبير الاقتصادي الفسيّل أن مهمة الحكومة تتمثل في توفير مشاريع التنمية والخدمات الأساسية وبيئة الاستثمار الجاذبة ومنح الحوافز الضريبية والجمركية المميزة للمستثمرين وخلق نشاط اقتصادي، وبالتالي فإن عرقلة الحكومة عن أداء عملها يتطلب الرد الحاسم والقوي لردع كل من يقوم بأعمال الشغب والفوضى تحقيقاً للمصلحة العامة والتنمية.

السياحة تضررت

أستاذ الاقتصاد المشارك بجامعة صنعاء الدكتور علي قائد قال: إن أعمال العنف والتطرف والإرهاب التي تحدث في بعض المناطق بالمحافظات الجنوبية والشرقية لاشك أنها ستؤثر وستنعكس سلباً على التنمية والاستثمار بشكل أساسي.

وأشار الدكتور قائد الى أن الاستثمار يعد متغيراً أساسياً لجوهر عملية التنمية الاقتصادية ودافعاً رئيسياً للنمو المستديم، فهو يعمل على زيادة الإنتاج وتنشيط الاقتصاد وزيادة الدخول والتوظيف وزيادة نصيب الفرد من الدخل القومي، ومن ثم تحسين مستوى المعيشة.

وأضاف: إن تلك الاعمال الارهابية تؤثر بشكل كبير على قطاع السياحة، فالسياح القادمون الى بلادنا ينفقون أموالاً، أي أنهم يأتون بدخل وعملات أجنبية، هذه ناحية، الناحية الثانية أنهم ينقلون سمعة اليمن الى بلدانهم عندما يعودون فهم سفراء اليمن في بلادهم، لأنهم يأخذون انطباعات عن طيبة الشعب اليمني.. عن المقومات السياحية سواء أكانت تاريخية أو دينية أو رياضية.. فبلادنا تتمتع بإمكانات ومقومات كبيرة جداً لجذب السياحة،و بالتالي فإن الأعمال الارهابية ضد السياح سواء أكانت اختطافاً أو قتلاً، أو أعمال العنف والشغب والفوضى تحد من قدوم السياح، وتقلص من عائدات السياحة.. كما أن هناك تأثيراً أيضاً على الاستثمار في قطاع السياحة كالفندقة والمطاعم ووكالات السفر كلها جميعاً تتأثر بالأعمال الارهابية.

وأكد الدكتور علي قائد أن هناك الكثير من العاملين في مجال السياحة الذين توقفت أعمالهم، حيث يضم قطاع السياحة أكثر من ٢٠ ألف عامل، وهؤلاء العمّال يتأثرون بما يحدث.

وخلص الى أن عائدات السياحة سوف تتدنى مقارنة بما توقعته اليمن مستقبلاً نظراً لكون السياحة قطاعاً واعداً يمكن أن يساهم بنسبة عالية في مكونات الناتج المحلي والناتج القومي بشكل عام.

التشطير مستحيل

وقال الدكتور قائد: إن أحداث العنف الاخيرة تتم من قبل جماعات مدفوعة من الزمرة الانفصالية التي عملت ضد تيار إرادة الشعب، إرادة الشعب تمثلت في تحقيق الوحدة التي تزامنت مع الديمقراطية.

وأن يكون لهؤلاء الاشخاص أهداف ضارة بالوطن والمواطنين والدولة وسمعة البلد ومقدراته وخيراته، فهذا مرفوض، هم الآن يعملون ضد الوطن.. وهذه الجماعات التي تقوم بأعمال العنف والشغب والفوضى، وتثير القلق لابوجد لها مطالب.. هم يطالبون باستقلال الجنوب.. أي استقلال؟! هذه وحدة ليس من حقهم أن يطالبوا بذلك، ليس لأي شخص الحق بأن يطالب بالانفصال.. الوحدة ملك الجميع وليست ملك أحد أبداً، فمن يدّعي غير ذلك فهو على باطل..

من يدّعي أن له الحق في تفكيك الوحدة متى أراد فهو مخطئ، الوحدة ليست عربة نفكها ونركبها، هذه وحدة.. هذه إرادة شعب، الشعب حقق إرادته وأعاد وحدته، كان مفككاً قديماً ثم لعوامل ما في ظل التطور التاريخي انفصل وكان التناقض فقط في الانظمة، أما الشعب فكان الأب في الجنوب والابن في الشمال والعكس.

وأضاف استاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء: نحن لسنا كدول أخرى هناك فواصل وحواجز طبيعية وعادات وتقاليد مختلفة.. نحن شعب واحد وعادات واحدة، وننتمي الى أسر وقبائل واحدة.. وبالتالي لا يحق لأحد سواء أكان مدخله سياسياً أو طائفياً أو مناطقياً أن يدّعي بأنه أساس في الوحدة، فالوحدة ملك الجميع والوحدة والديمقراطية من الثوابت، فمن أراد أن يلتزم فنحن معه، ومن لم يلتزم فسيحاسبه الشعب، ومن حق الحكومة أن تنذر هؤلاء الناس وترديعهم، فهم مدفوعون من عناصر خارجية تحاول إيهامهم بأنهم يمكن أن يعودوا الى الانفصال، وأعتقد أن العودة الى التشطير عملية مستحيلة.

انطباعات عديدة تم لنا رصدها من داخل القاعة وجميعها تعكس هموم وتطلعات اعضاء المؤتمر في اعمال الدورة التي انتهت بنجاح وبشهادة الجميع.

رصدها
يحيى علي نوري

مشاهدات من داخل أعمال الدورة الثانية للمؤتمر العام

المشاركة

□ اتسمت المشاركة في أعمال الدورة الثانية للمؤتمر العام السابع بدرجة عالية من الانضباطية التنظيمية وشكل المندوبون الى الدورة لوحة وطنية جسدت عظمة المؤتمر الشعبي العام على مستوى مختلف مناطق الوطن.

الاستقبال

□ شهدت عملية الاستقبال للمندوبين حالة من التعثر والاشكالات وكان بإمكان اللجنة المعنية تلافي ذلك بالصورة التي تجنب المندوبين المتاعب، خاصة في البحث عن الوثائق والبطاقات الخاصة بمشاركتهم وكذا الاستحقاقات المالية.

متابعة

□ كان الاخوه صادق امين ابو راس وسلطان البركاني الامينان العامان المساعدان واحمد الزهيري عضو اللجنة العامة رئيس الدائرة التنظيمية حريصون كل الحرص على الحضور الى ساحة قاعة ٢٢ مايو عشية انعقاد الدورة الثانية للوقوف أمام اداء لجان الاستقبال وصرف الوثائق وحل المشكلات العالقة أولاً بأول، وجسدا بحضورهما هذا درجات الانضباطية التنظيمية.

انسيابية

□ شهد يوم اله من مايو صبيحة انعقاد اعمال الدورة درجة عالية من الانضباطية من قبل مختلف اللجان المشكلة لعملية الاستقبال والتنظيم.. الخ واستطاعت اللجان القيام بواجبها في استقبال أكثر من ستة الاف عضو وبانسيابية عالية مكنت مختلف المندوبين من الدخول الى القاعة.

رغبة

□ مع بدء اعمال الدورة الثانية حرص الكثير من اعضاء المؤتمر العام السابع على تسجيل انفسهم لدى اللجنة المعنية بتسجيل الراغبين في الحديث، وقد سهل هذا وجود استمارة تسجيل لكل من يرغب في الحديث وعكست الارقام المسجلة لاسماء الراغبين في الحديث عن حرص المندوبين على اثراء القضايا والموضوعات المطروحة أمام المؤتمر بالمزيد من الآراء والأفكار للنقاش، وأكدوا بذلك حرصهم على استغلال الاجواء الديمقراطية لتحقيق هذه الغايات.

المرأة

□ المرأة سجلت حضوراً مشرفاً في أعمال الدورة، حيث لم تسجل حالة غياب من كافة قوام القطاع النسوي الذي يحق له المشاركة في اعمال الدورة.. وبذلك سجلت المرأة المؤتمرية حضوراً فاعلاً في المناقشات المستفيضة التي شهدها المؤتمر العام على مختلف الصعد.

المشترك

□ كان التصفيق حاراً لكلمة أحزاب المشترك خاصة فيما يتعلق بقضية تمسك هذه الأحزاب بالحوار وعم الصمت بعدما ذهبت الكلمة الى اجترار مواقف المشترك المازومة من قضية الحوار المسئول وعدم القدرة على التخلص من المصالح الحزبية الضيقة.. فيما شهدت كلمة أحزاب التحالف الوطني تفاعلاً كبيراً لكونها وضعت النقاط على الحروف بصراحة ازاء مختلف القضايا الوطنية.

حكومة

□ عبدالسلام العنسي طالب بتشكيل حكومة من داخل قاعة المؤتمر!!

بناء جديد

□ تفاعلت القاعة مع مداخلة الدكتور محمد عبدالمجيد قباطي عضو الأمانة العامة رئيس دائرة العلاقات الخارجية خصوصاً فيما ما يتصل بمتطلبات اعادة البناء للمؤتمر وعكس هذا التفاعل حقيقية حرص المؤتمرين على تطوير وتحديث البناء المؤسسي لتنظيمهم حتى يتمكن من التفاعل الايجابي مع مختلف التحولات والمتغيرات.

قصائد

□ العديد من المندوبين حبذوا القاء قصائد شعرية خلال الجلسة المخصصة للمناقشات لكن منعوا من ذلك باعتبار ان الدورة محطة مهمة لمناقشة القضايا الوطنية والتنظيمية بشفافية وموضوعية استشعار بحجم المسئوليات الوطنية التي يتحملها المؤتمر.

لجان

□ تم تشكيل «١١» لجنة معنية من لجان المؤتمر في اطار المشاركة الفاعلة لاعضاء الدورة.. حيث تمكن العديد من المشاركة في اعمال تلك اللجان، وقدموا عصارة أفكارهم ومقترحاتهم في سبيل خدمة العمل الوطني والمؤتمري المستقبلي.

ارتياح

□ شعر الكثيرون بارتياح بالغ من المضامين التي حملتها ورقة الاتجاهات العامة لاجراء تعديلات على النظام الداخلي والتي لم تقتصر على التكوينات القاعدية بل شملت التكوينات القيادية.. وهو ما يعكس حرص المؤتمرين على تجاوز مختلف المشكلات التنظيمية وفق اطار مؤسسي يعتمد على الأسس العلمية البعيدة عن الارتجالية والعشوائية.

اسهاب

□ اعتبر كثيرون أن البيان الختامي الصادر عن الدورة قد اتسم بجانب من الاسهاب الشديد في الوقت الذي كان بالامكان اختصاره باعتباره رسالة مهمة موجهة الى الرأي العام وتتطلب الاختصار والتركيز لضمان وصول هذه الرسالة الى مختلف الفعاليات.

اوبريت

□ الاوبريت الغنائي الذي قدم خلال الكلمة الافتتاحية كان آية من الابداع ما جعله فعلاً عملاً قادراً على شد انتباه كل من شاهده واستمر العرض وسط تصفيق حار.

وقع

□ افتتاح أعمال الدورة بالنشيد الوطني كان له وقعاً متميزاً وقد لوحظ كثير من الحضور يذرفون دموعهم وهم يرددون كلمات «رددي أيتها الدنيا نشيدي».. فعلاً لقد كانت صورة صادقة تجسد عظمة العهد والوفاء على حماية الانجاز الوحدوي لشعبنا اليمني العظيم.

ادارة

□ أدار فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية -رئيس المؤتمر الشعبي العام اعمال الدورة بقلب كبير تجلت عظمة الحكمة والحنكة السياسية كمدرسة لابد أن نظل نتعلم منه ذلك، واستطاع أن يعاظم من اجواء الديمقراطية الأمر الذي جعل الدورة تعكس أنموذجاً رائعاً للممارسة الديمقراطية الداخلية للمؤتمر وكانت النتائج التي خلص اليها تعبيراً صادقاً عن هذه الممارسة.

مركز

□ أعدت دائرة الاعلام بصورة ايجابية مركزاً اعلامياً زودته بمختلف الأجهزة ومن ذلك توفير خدمة الانترنت وقد شهدت قاعة المركز حضوراً كثيراً للصحفيين والاعلاميين الذين بعثوا برسائلهم الاعلامية دون عناء الى اصداراتهم في الداخل والخارج.

مركزية

□ تساءل العديد من الاعضاء عن جدوى تسليم وثائق المندوبين بالمؤتمر في صنعاء بدلاً من تسليمها على مستوى محافظاتهم وقالوا: أليس ذلك كان حرياً باللجنة المعنية أن تقوم به خاصة وان ذلك يتفق مع توجهات المؤتمر ذات العلاقة بتعزيز اللامركزية التنظيمية.

شجون

□ طالب العديد من قيادات الفروع بالمحافظات والجامعات بضرورة تعزيز اللامركزية وكان الحديث عن اللامركزية حديثاً ذا شجون خاصة وأنه بحاجة لقرارات حاسمة يتم على ضوئها نقل العديد من الصلاحيات من المركز الى القواعد.

موجهات

□ وبمناسبة الاشارة الى اللامركزية فإن ورقة الموجهات العامة لإجراء تعديلات في النظام الداخلي قد حظيت باهتمام كبير خاصة وأنها وضعت النقاط على الحروف ازاء ابرز القضايا التنظيمية التي تحتاج الى اصلاح كما عبر الاعضاء عن أهمية اشراك القواعد في دراسة وإثراء هذه التعديلات.

اهتمام

□ الكتابات والتحليلات والاستطلاعات الصحفية التي زخرت بها اعداد صحيفة «الميثاق» وهي الأعداد المواكبة لأعمال المؤتمر كانت محل اهتمام الكثير من اعضاء الدورة، خاصة أنها قد لامست بقوة المشكلات التنظيمية بدرجة من الصراحة والموضوعية.. وهو أمر أحدث حالة من الارتياح لكون الاعلام المؤتمري وعلى رأسه صحيفة «الميثاق» قد التزم المهنية في تعاطيه مع مختلف القضايا التي تهم المؤتمر والوطن وخطط تحركه السياسي والتنظيمي الى المرحلة القادمة.. وهو أمر عبرت عنه العديد من المداخلات التي تمت خلال الدورة الثانية.

محضر

□ طالب بعض المندوبين في الدورة الثانية للمؤتمر السابع بضرورة قراءة محضر الدورة الاولى للمؤتمر السابع وذلك بهدف ربط الدورتين وتقديم الصورة الكاملة للمندوبين بما يمكنهم من التعرف على مدى قدرة القيادة التنفيذية للمؤتمر في بلورة قرارات الدورة الأولى وحيث لا تكون الدورة الثانية بعيدة تماماً عما سبق وان تم اتخاذه في الدورة الأولى.

اشادة

□ أشاد العديد من المندوبين بالتعاطي الايجابي لصحيفة «الميثاق» مع كل ما يعتمل في المحافظات الجنوبية والشرقية وفضح ما تقترفه العناصر التخريبية للملأ والتصدي لأساليب التضليل والمشاريع التآمرية التي تستهدف بلادنا.. وطالب عديدون بضرورة أن تقوم الصحيفة بإجراء دراسة ميدانية لعملية التوزيع للصحيفة.

تذمر

□ بعض رؤساء الفروع أبدوا تذمرهم من أسلوب «الميثاق» في التعاطي مع القضايا التنظيمية وهو التعاطي الذي تم بشفافية وموضوعية ولهؤلاء نقول إن المرحلة تتطلب المكاشفة وليس المجاملة.

قطاع

□ بارك المؤتمريون التعديلات على النظام الداخلي التي أكدت الى أهمية وجود قطاع للتعليم والشباب واعتبروا وجود هذا القطاع مهماً للغاية لكونه سيمكن المؤتمر من التعاطي الايجابي الأكثر فاعلية مع أهم قطاع شعبي وجماهيري يمثل شباب اليمن ورجال المستقبل.

صلاحيات

□ رأى كثيرون أن وجود أكثر من قطاع بالامانة العامة دون وجود صلاحيات للأمناء العامين الذين يقفون على رأس هذه القطاعات فيه تشتيت للجهود التنظيمية وطالبوا بضرورة ان تمنح القطاعات صلاحيات أوسع بحيث لا تحول الى اعباء تحول دون تنفيذ البرامج التي يتطلع المؤتمر الى تحقيقها.

التنظيمية

□ كثيرون حملوا الدائرة التنظيمية مسئولية التعثرات التي شابتها عملية الاستقبال للدورة الثانية في الوقت الذي توجد فيه لجان مختصة وبذلك للاستقبال، وبأن هناك قرارات تسند مهام ومسئوليات الأستاذ أحمد الزهيري -عضو اللجنة العامة رئيس الدائرة التنظيمية- أبدي انزعاجه الشديد لهذا التلفيق.

الامن

□ اللجنة الأمنية ومختلف عناصرها كانوا من الاخلاق والاخلاص والتفاني ما جعلهم محط احترام وتقدير كافة المندوبين حقاً يستحقون الشكر فقد كانوا عاملاً مساعداً في نجاح الدورة.

تذكارية

□ حرص كثير من المشاركين في ساحة انعقاد الدورة على التقاط الصورة التذكارية الجماعية كما أنهم سجلوا درجة من التفاعل في التعارف والتفاهم بصورة جعلت الدورة مناسبة مهمة لتعزيز الاتصال والتواصل والتعارف الحميم بين مختلف الفعاليات المؤتمرية.

لا فرق!!

□ لا فرق بين جلسة مقررة لـ«النقاش» وبين «الاستراحة»، هذا بالنسبة للكثيرين من اعضاء دورة المؤتمر.. ففي الوقت الذي بدأت جلسة النقاش، بدأ التسرب الى خارج القاعة حد الاحتشاد أمام بوابات الخروج رغم اغلاقها.

لم ينجح الأمن في اقناع هذه الطوابير بالعودة الى القاعة، أمام الإصرار على «الزحام» بانتظار انفراج «البوابات» على مساحة تزدهر بالكرم والفاصوليا والشاي!!

الدكتور محمد عبدالمجيد قباطي كان معه الكثير من الحق وهو بشير في مداخلته الى هذا «المظهر» المؤسف.. وقال إنه لا يليق باعضاء مؤتمر عام لتنظيم سياسي حاكم!!

المؤتمريون «ديمقراطيون»!!

□ تمنى سلطان العتواني في ختام كلمته -عن احزاب المشترك- التوفيق والنجاح للمؤتمرين في دورة ثانية لمؤتمرهم العام السابع.. لكنه نسي -ان لم نقل «تناسى» ان يشكر لأعضاء المؤتمر إنصاتهم وتصفيقهم وابتساماتهم، بل «ديمقراطيتهم» فيما كان يلقي كلمة احزابه.

المؤتمريون لم يطمعوا في ذلك بالتأكيد.. فقط همس البعض لو بودهم معرفة استدراك العتواني او استحضاره بالاصح.. لشهد أحد مؤتمرات أحد أحزاب المشترك فيما كان عضو أمانة المؤتمر الشعبي العام يلقي كلمة حزبه، وسط همهمة وصراخ وضجيج يعكس حالة «الضيق الديمقراطي» والرغبة في الإقصاء وعدم القبول بالآخر..!!

المشاركة

□ عدم بقاء العديد من المندوبين على مقاعدهم امر يعكس حالة من اللامتابعة لديهم لكل مايطرح في القاعة ومن مشاركة فاعلة عدم تأثره معاً□